(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 7-8 نيسان 2025 /القسم الاول, الصفحات 274-292

المشكلة الكرديَّة في تركيا في ضوء تقارير المفوضيَّة العراقيَّة في أنقرة (1940-1958)

م.د. انتصار حسين احمد[1]*

م.د. آيـــة جميل عباس[2]*

م.م أفراح مهـدي صالح[3]*

م.د. ربيع خالد الفرجات[4]*

[1]جامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية ، بغداد، العراق

[2]جامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية ، بغداد، العراق

[3]جامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية ، بغداد، العراق

[4]الجامعة الأردنية، مركز الوثائق والمخطوطات، عمان

الملخص:

تعدُّ المشكلة الكرديَّة إحدى مشاكل القوميَّات التي ظهرت في التاريخ الحديث والمعاصر، وهي مشكلة مشتركة بين دول عدَّة تتمثل في تركيا والعراق وإيران وسوريا، لكنها أخذت في تركيا حيزاً كبيراً كونها تعد الأساس لانتشار القومية الكردية في المناطق المجاورة لتركيا الحديثة.

إنَّ تعامل الحكومة التركية تجاه المشكلة الكردية خلال المدة 1940-1958م بُنيَ على أساس عنصري، ومن خلال تلك السياسة تعرَّض الشعب الكردي في تركيا لشتى أنواع الظلم، ولكن مع ذلك حاولت الحكومة التركية أنْ تضع النقطة النهائية للمشكلة الكردية، حتى يتسنَّى لها أن تنهي القضية الكردية برمتها.

اخترنا هذه المرحلة الزمنية لأسباب عدة، إذ يمثل عام 1940م بداية التمثيل الدبلوماسي العراقي في انقرة، في حين عد عام 1958 نهاية للحكم الملكي وبداية للحكم الجمهوري في العراق لتبدأ مرحلة جديدة في السياسة الخارجية بين البلدين.

بطبيعة الحال توجب تقسيم البحث إلى مقدَّمة وثلاث مباحث وخاتمة، إذ جاء المبحث الأول بعنوان (ظهور القضية الكردية بعد الحرب العالمية الأولى 1918 وحتى عام 1940)، أما المبحث الثاني جاء بعنوان (المشكلة الكردية في تركيا في ضوء تقارير المفوضية العراقية في أنقرة 1940-1946) والذي كان على قدر مهم في دراسة المشكلة الكردية في تركيا إذ تناول بشكل مركَّز نتائج سياسة الحكومة التركية تجاه المشكلة الكردية في مرحلة ما قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، في حين جاء المبحث الثالث بعنوان (المشكلة الكردية في تركيا في ضوء تقارير المفوضية العراقية في أنقرة 1946-1958) .

كما اعتمد البحث على المصادر الأخرى والتي كان من أهمها الكتب المعرَّبة مثل كتاب (تاريخ الأكراد الحديث) للمؤلف ديفد مكدول، والذي أمدَّ البحث بمعلومات قيِّمة عن طبيعة الحركة الكردية في تركيا وأسباب بروزها وتعامل الحكومة التركية تجاهها، فضلاً عن الرسائل والأطاريح الجامعية التي كان من أهمها رسالة الماجستير للباحث زانيار حمد محمد والموسومة بـ (السياسة التركية تجاه القضية الكردية في تركيا بين عامي 2002-2015).

الكلمات المفتاحية: المشكلة، الكردية، المفوضية، القنصلية.

The Kurdish Problem in Türkiye in Light of the Reports of the Iraqi Commission in Ankara (1940-1958)

Lecturer Dr. Intisar Hussein Ahmed[1*]

Lecturer Dr. Aya Jamil Abbas[2*]

[*] **Email address: intesarhussen@uomustansiriyah.edu.iq**

Asst. Lecturer. Afrah Mihdi Salih[3*]

Lecturer Dr. Rabie Khaled Al-Farajat[4*]

[1]*University of Al-Mustansiriya, College of Basic Education, Baghdad, Iraq*

[2]*University of Al-Mustansiriya, College of Basic Education, Baghdad, Iraq*

[3]*University of Al-Mustansiriya, College of Basic Education, Baghdad, Iraq*

[4]*University of Jordan, Documentation and Manuscript Center, Amman*

Abstract:

The Kurdish problem is one of the ethnic problems that have emerged in modern and contemporary history. It is a problem shared by several countries, namely Turkey, Iraq, Iran, and Syria. However, it has taken on a significant role in Turkey, as it constitutes the basis for the spread of Kurdish nationalism in the regions adjacent to modern Turkey.

The Turkish government's approach to the Kurdish problem during the period 1940-1958 was based on racism. Through this policy, the Kurdish people in Turkey were subjected to various forms of injustice. Nevertheless, the Turkish government attempted to put an end to the Kurdish problem so that it could end the Kurdish issue entirely.

We chose this period in time for several reasons. 1940 marked the beginning of Iraqi diplomatic representation in Ankara, while 1958 marked the end of the monarchy and the beginning of republican rule in Iraq, ushering in a new phase in foreign policy between the two countries. Naturally, the research had to be divided into an introduction, three chapters, and a conclusion. The first chapter was titled (The Emergence of the Kurdish Issue after World War I, 1918 to 1940). The second chapter was titled (The Kurdish Problem in Turkey in Light of the Reports of the Iraqi Commission in Ankara, 1940-1946). This chapter was important in studying the Kurdish problem in Turkey, as it dealt in a focused manner with the results of the Turkish government's policy toward the Kurdish problem in the period before and during World War II. The third chapter was titled (The Kurdish Problem in Turkey in Light of the Reports of the Iraqi Commission in Ankara, 1946-1958). The research also relied on other sources, the most important of which were translated books such as the book (Modern History of the Kurds) by David McDowell, which provided the research with valuable information about the nature of the Kurdish movement in Turkey, the reasons for its emergence, and the Turkish government's treatment of it, in addition to university dissertations and theses, the most important of which was the master's thesis of researcher Zanyar Hamad Muhammad, entitled (Turkish Policy Towards the Kurdish Issue in Turkey between 2002-2015).

Keywords: Problem, Kurdish, Commission, Consulate.

المبحث الأول

ظهور القضية الكردية بعد الحرب العالمية الأولى 1918 وحتى عام 1940م

ترجع الأصول التاريخية للعلاقة ما بين أكراد تركيا والعراق وسوريا إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، إذ نزح الكثير من أكراد تركيا إلى سوريا والعراق نتيجة الفشل الذي لحق بهم وبتمرداتهم العسكرية إلى جانب عمليات التهجير والاضطهاد التي مارستها الدولة العثمانية فانتقلت موجات بشرية كردية تركية إلى الدول المجاورة واستمر ذلك بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918[1].

بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1919م توجَّه وفد كردي برئاسة الجنرال شريف باشا[2] لطرح ومناقشة المسألة الكردية، كما شارك وفد أرمنيّ طَالَبَ بمساحات واسعة من الأراضي تمتد من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط وضمّها إلى جمهورية أرمينيا الروسية القائمة آنذاك. ولا شكَّ إنَّ التأخير في حسم قضية الأكراد والأرمن في مؤتمر السلام كان انتظاراً لتأسيس عصبة الأمم الذي اقترحه الرئيس الأمريكي ولسن مما ساعد على حَبْك المؤامرات وتمييع القضية، كما وأعطى الفرصة لخصوم الطرفيْن من البعثات التبشيرية المسيحية الأمريكية والأمريكيين المقيمين من رجال الأعمال والمصالح في إسطنبول لمحاربة فكرة استقلال كردستان وأرمينيا وإعطاء شعبيهما حق تقرير المصير لتشكيل دولتين كردية وأرمنية بمساعدة الولايات المتحدة وخاصة بالنسبة للأرمن، وكانت هذه الجماعات المناوئة لفكرة الاستقلال الكردي الارمني تقف بشدة ضدَّ فكرة تفتيت وتجزئة تركيا حفاظاً على مصالحها التجارية[3].

تمكَّن أحد قادة الجيش التركي وهو الجنرال مصطفى كمال باشا بحلول آب عام 1919، من تجميع وتحشيد قواته في الأناضول لمقاومة الحلفاء بعد قيام اليونان باحتلال مدينة (سميرنا) التركية، في آذار 1919، وكردِّ فِعْلٍ لظهور الجنرال مصطفى كمال وخوفاً من عرقلة قضيتهم بَادَرَ القادة الأكراد إلى الاجتماع في (قحطة) بالقرب من بلدة (ملاطيا) وتشكيل قوة كردية للتصدي للقائد التركي مصطفى كمال. إلَّا أنَّ وصول مدير المخابرات البريطانية في حلب العقيد بيل إلى هناك وتقديم المشورة باسم حكومته بألَّا يقوم الأكراد بأيَّة عمليات ضد مصطفى كمال والتأكيد بأن الحلفاء مصمِّمون على حل القضية الكردية استناداً إلى التعهدات التي قدموها، حال دون قيام الأكراد بسحق قوات الجنرال مصطفى كمال بالتعاون مع الأرمن وبهذا وقع الأكراد والأرمن في خطأ كبير باعتمادهم على حسن نية الحلفاء وتمنيَّاتهم[4].

اجتمع الحلفاء في سان ريمو في نيسان 1920، واتفقوا على نصوص المعاهدة بينهم وبين الأتراك، إذ تمَّ توقيع المعاهدة فيما بعد في بلدة (سيفر) الفرنسية وتضمَّنت اقتطاع أراضي أرمينيا التركية وضمّها في عام 1918، والتي اعترفت بها الدول الحليفة والشعوب الأخرى وترك موضوع حدودها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كما نصَّت بنودها على قيام دولة كردية والتي أشارت إليها المواد (62، 63، 64)[5].

- المادة (62)

على اللجنة التي مقرّها في إسطنبول والمؤلَّفة من ثلاثة أعضاء تعينهم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إعداد لائحة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ سريان هذه المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكن فيها غالبية كردية وإذا لم يتم التوصل بالاتفاق إلى الاجتماع فعلى أعضاء اللجنة إحالة الموضوع إلى حكوماتهم المختصة، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والفُرْس والأكراد بزيارة المناطق لتقرير التعديلات الواجب إجراؤها[6].

- المادة (63)

تُوافِق الحكومة التركية على تنفيذ وقبول قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة (62) خلال فترة ثلاثة أشهر من إرسالها إلى الحكومة المذكورة.

- المادة (64)

إذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحددة في المادة (62) خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتحة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال ويوصي بمنحه لهم، عندئذ توافق تركيا على تنفيذ هذه الوصية والتخلّي عن كل الحقوق والتسميات لهذه المناطق [7].

وعلى الرغم من جهود الوفد الكردي بمؤتمر السلام في إدخال البنود المتعلقة بالأكراد في المعاهدة فإن بصمات بريطانيا كانت واضحة في أن تتضمَّن المعاهدة بنوداً خاصة بالأكراد [8].

دفعت التطورات الأخيرة في كردستان ونجاحات مصطفى كمال الداخلية والخارجية وما نجم عنها من تعقيدات كبيرة في الساحة الدولية بريطانيا إلى مراجعة سياستها الغامضة أصلاً تجاه المسألة الكردية وكردستان، وقد عبَّر عن التوجه البريطاني الجديد أرنولد ولسون عندما ذكر بأنه **"علينا أن نترك الأكراد الموجودين في خارج حدود ولاية الموصل وشأنهم وإلى ما تريده الحكومة التركية .."**. وهو ما يعزّز الرأي القائل (بعدم وجود أي دليل يشير إلى دعم بريطانيا للحركات القومية الكردية في كردستان الشمالية، وكان تشجيع الحركات القومية الكردية في كردستان الشمالية تهديداً للمصالح البريطانية في كردستان الجنوبية. [9] وخلال السنة التي تعقب توقيع هذه الاتفاقية تقدم اللجنة خطة للحكم الذاتيّ الشَّكْلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كرديَّة شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنيَّة وشمال الحدود بين تركيا وسوريا والعراق[10].

ما كانت اتفاقية سيفر لتطبق على غير حكومة السلطان وهيَ حكومة لم يبق لها من السلطان سوى الاسم بعد أن فقدت سيطرتها على أكثر مناطق الأناضول، ووصَفَ أتاتورك معاهدة سيفر بأنها حكمت بالإعدام على تركيا لذا رفضها واتَّهم كل مَنْ قَبِلَها بالخيانة ومنهم الصدر الأعظم كما رفضها المجلس الوطني الكبير[11]، واتخذ مصطفى كمال الإجراءات التي تجعل هذه الاتفاقية غير قابلة للتطبيق فتحرَّك أتباعه لدعم الجيش التركي الذي أُعيد تنظيمه في ديار بكر كما جرَّد قواته لمقاتلة اليونانيين في غرب الأناضول حيث أحرزت القوات التركية انتصاراً كبيراً عليهم في 1921، وما إنْ حلَّ أيلول سنة 1922، حتى كانت تركيا برمَّتها تحرَّرت من أيدي القوات الأجنبية[12].

انعقد المؤتمر في لوزان في 25 تشرين الثاني 1922 إذ لم تكن الدول التي حضرت المؤتمر ترغب في استخدام القوة لتحقيق أهدافها، كما كان النفط هو الهدف الآخر لضمان استغلاله، وتدخَّلت الولايات المتحدة في اليوم الرابع من المؤتمر وطلبت مناقشة موضوع نفط الموصل، ولعبت ورقة النفط دوراً حاسماً في تقرير مصير الشعوب الكردية والأرمنية وخيبت آمالهم، وكان تدخُّل واشنطن في المؤتمر مِنْ مصلحة تركيا إذ رحَّبت به في محاولة لتجديد كافة العقود المُبْرَمَة قبل الحرب العالمية الأولى، لذا طرحت الولايات المتحدة في المؤتمر موضوع القضية الكردية وقضية حماية الأقليات ومسألة محاكمة الأجانب في تركيا[13]. وعندما انحازت واشنطن إلى جانب الأتراك أذعن الحلفاء لمطالب أنقرة فصدرت الأوامر إلى اليونانيين والأرمن الباقين في تركيا من أجل مغادرتها، وتمَّ التخلّي عن القضية الكردية وتجاهلها، ولم يتم تحديد الحدود بين تركيا وأرمينيا، وكانت التنازلات التي قدَّمها الحلفاء إلى تركيا على حساب الأكراد والأرمن واليونانيين فتم تعديل معاهدة (سيفر) دون موافقة الأكراد [14].

لم يرد في اتفاق لوزان أي ذكر للأكراد أو حقوقهم بصورة صريحة، ولم يتمّ التطرق إلى أية ضمانات لحقوقهم السياسية والقانونية، بل حتى لم يرد ذكرهم في بنود حماية الأقليات ولا في أي وثيقة رسمية أخرى تخص المعاهدة، فالقضية الكردية التي طرحت على بساط البحث في معاهدة سيفر جرى طي صفحتها ونسيانها في لوزان.[15] وفيما يخص قضايا حقوق الشعوب غير التركية وعلى رأسهم الأكراد فإن المواد من (37) إلى (45) من القسم الثالث من معاهدة لوزان تضمنت حماية الأقليات، كما يظهر فإن البنود والفقرات المتعلقة بالأقليات عديدة ولكنها لا تتعلق بالشعب الكردي لأنها مخصَّصة أساسا لحماية المسيحيين واليهود داخل تركيا وكل ما جاء في معاهدة لوزان بخصوص الأكراد وكردستان وإن لم تذكر المعاهدة الاسمين بصراحة هو ما تناولته ضمن البنود الخاصة بالأقليات.[16] وعلى صعيد العلاقات المتبادلة بين تركيا والغرب تمَّ استثناء المسألة الكردية على الصعيد الرسمي كما أُسْدِلَ الستار على قضية الأكراد في الشرق الأوسط[17].

ووصف الباحث التركي إسماعيل بيشكجي[18] معاهدة لوزان بأنها كانت (تعاقداً إمبريالياً على تقسيم كردستان والأمة الكردية، ولهذا فهي تكتسب أهمية مختلفة جداً لكل الأكراد والأتراك ففي ما يخص الأتراك تعني هذه المعاهدة إنشاء دولة تركية مستقلة، وهي معاهدة وفَّرت لتلك الدولة مختلف الضمانات)، أمَّا بالنسبة إلى الأكراد تضمَّنت هذه المعاهدة ترسيخ الاضطهاد والعبودية واستعمار كردستان بل وإخضاعها لنظام استعمار دولي، وعدَّها المستشرق الروسي هسرتيان ضربة قاسية تُوجَّه إلى حركة التحرُّر القومي الكردي، إذ أعطت تلك الاتفاقية الحق للأتراك بتجاهل طموحات الشعب الكردي وقمع حركته القومية من أجل الاستقلال. وكان مؤتمر لوزان بالنسبة للأكراد المؤتمر الدولي الخاص بتقسيم كردستان، كما نَسَفَ المؤتمر بنود معاهدة سيفر الخاصة بالأكراد وأدى إلى افتقار الخريطة السياسية للشرق الأوسط إلى دولة كردية كان من المفترض إقامتها إلى جانب إقامة الدولة العربية التي سَاعَدَت بريطانيا في إقامتها[19].

بدأ مسار تأسيس الجمهورية مع مصطفى كمال أتاتورك بسياسة مركَّبة تجاه الأكراد جَمَعَ بين تحالف معهم في فترة حرب الاستقلال واحتواء مساعيهم للاستقلال أو الحكم الذاتي، وبدأت الرؤية الأمنية والاحتوائية تشكّل أساساً مِنْ أسس سياسة تركيا تجاه الموضوع الكردي وقام أتاتورك باستخدام القوة العسكرية المباشرة (الدبابات والمدافع) خلال قمع الثورة الكردية وواصل خلفاؤه النَّهج نفسه لاحقاً مع مختلف ثورات الأكراد [20].

إنَّ قيام الحركة الكمالية لعب دوراً كبيراً في إعادة رسم الخرائط السياسية للمنطقة، وكردستان كانت ضمن المناطق التي طالتها إعادة الترتيب هذه، وكان الأكراد معنيين جداً بقيام الحركة الكمالية فإلى جانب عوامل الدِّين ودعوات الجهاد التي أطلقها القائمون على الحركة فإنَّ عامل الجغرافية لم يكن أقل فعالية لأنَّ مصطفى كمال قرَّر أنْ يتخذ مِنْ مَنَاطِق كردستان الشمالية، أو ما يسمى بالأناضول الشرقي، قاعدة لانطلاق حركته، ورافقت ذلك القرار محاولات استمالة الزعماء الأكراد وكسب الشعب الكردي إلى جانب حركته [21].

ووعد مصطفى أتاتورك الأكراد بنيل حقوقهم القومية وادَّعى بأنه منقذ كردستان، ومن جهة ثانية قطع مصطفى كمال أتاتورك للكرد وعوداً بالاعتراف بمطالبهم في الاستقلال وبحدود أكبر من تلك التي خطتها لهم معاهدة سيفر، ولكنه أثار فيهم الهواجس عندما حذَّرهم من أن (الأرمن سوف يؤسسون دولة يدعمها الحلفاء على حساب كردستان) وإلى جانب ذلك فإنه أخبر نائب والي ديار بكر في برقية سريَّة بضرورة محاربة الأكراد وحل كل جمعية تهدف إلى زرع الشقاق في البلد وبالأخص (النادي الكردي)، وعلى أية حال فإن منطق الأحداث يشير ويؤكد بأنَّ الحركة الكمالية هي حركة نخبوية انبثقت من رحم جمعية الاتحاد والترقي واستغلت كل الظروف المتاحة من العقيدة الإسلامية إلى الأكراد وصولاً إلى الطَّرْق على الوتر القومي لدى الأتراك. وكان مؤتمر أرضروم وسيواس وما تمخض عنهما حصيلة جهود مصطفى كمال وتعاونه مع

الأكراد حيث عكست مقرراتهما بنود الميثاق الوطني، ووضعت تلك المؤتمرات الأسس والخطط المدنية والعسكرية لإنقاذ تركيا وإعادتها إلى مصاف الدول المستقلة[22].

بعد ذلك اضطرت الحكومة التركية إلى تغيير أسلوبها مع الأكراد وتخفيف الويلات عن هذا الشعب المستهدف فتوقفت حملات التهجير الجماعي ضد القبائل والعشائر الكردية، وأصدر الأتراك قانون أطلق عليه قانون تأجيل العقوبات، وهنا أدرك الأكراد هدف الحكومة التركية من أساليب السياسة والمداهنة فازدادوا تمسكاً بجمعية خيبون [23] لاسيما وإنَّ صور المذابح مازالت أمام عيونهم فرفض الأكراد إلقاء السلاح والتوقُّف عن الكفاح حتى جلاء آخر جندي تركي من أرض كردستان، كما رفضوا حل جمعية خيبون، وعندما أدرك الأتراك أنَّ حيلهم لم تنطل على الأكراد لم يجدوا بُدَّاً من اللجوء إلى أسلوبهم المعتاد وهو إعداد حملة عسكرية كبيرة [24].

في المقابل قرر الأكراد اللجوء إلى أسلوب الدفاع بدلاً من الهجوم للاستفادة من المواقع الطبيعية التي توفرها المناطق الجبلية لأبنائها. [25] ولكن الأكراد أدركوا أنه ليس أمامهم سبيل إلا مواصلة حركة الكفاح والنضال بكل الوسائل والسبل على جميع الأصعدة السياسية والمحلية والدولية وعلى الصعيد العسكري أيضاً، وإنَّ هذا الكفاح لا يجب أن يتوقف لحظة واحدة إلا بجلاء آخر جندي تركي من أراضي كردستان أو مقتل آخر مواطن كردي على أرض كردستان [26].

اندلعت انتفاضة الشيخ سعيد بيران [27] في شباط 1925، وهو العَالِم الديني في منطقة (كنج) بعد أن أعلن الشيخ بأنه ما دام الأتراك الكماليون تخلُّوا عن رابطة الإسلام التي كانت تربط الأكراد بهم فإنه يتوجَّب على الأكراد الآن ضمان مستقبلهم بأنفسهم، لذا أعلن الشيخ الثورة على الحكومة التركية الجديدة بزعامة رئيس الجمهورية الجديد مصطفى كمال الذي ألغى نظام الخلافة الإسلامية، وانتشرت الثورة بسرعة لتمتد إلى الولايات الجنوبية الشرقية التركية من كردستان في كنج وموش وارغانه، ودرسيم، وديار بكر، وماردين، وتبليس، وكازاس الواقعة في أرضروم، وحكارى، ونتيجة للخلافات الحادة داخل مجلس الوزراء التركي بسبب هذه الأزمة وكيفية حلِّها بَادَر الرئيس التركي مصطفى كمال إلى دعوة رئيس الوزراء المُتَقَاعد عصمت اينونو[28] [29].

أصبح عصمت اينونو أكثر الناس طوعاً لمصطفى كمال بعد أن كان متردداً في تأييده في مواقفه، فلما رأى نجاح مصطفى كمال وتألُّقه بما يحظى من دعم خارجي له وخضع لكل أوامره وتصرفاته بل وأصبح رهن إشارته، وبهذا أصبح الرجل الثاني في البلاد والشخص الذي تُنَاط به المهمات، ولم يكن عصمت اينونو الشخص الوحيد الذي يخضع لسيد البلاد وإنما كثيرون من أمثاله من أصحاب المصالح والساعين وراء الشهوات، غير أن عصمت اينونو كان أكثرهم خضوعاً وامتثالاً فلم يكن يناقش في موضوع مهما كان ولهذا استمر في منصبه كرئيس للوزراء[30].

كانت انتفاضة الشيخ سعيد بيران تتمركز في المنطقة الجبلية باتجاه الجنوب (ديجة، وبيران، وارغانه) كما انتفضت المناطق الواقعة شمال الوادي في كينيس، وحدث قتال أيضاً في كمش الواقعة إلى الغرب، وتمكَّن الثوَّار من دخول بلدة خربوط الواقعة على المنحنى العربي لنهر مراد صو. كان هناك ضغوط على الحكومة التركية لإعلان الأحكام العرفية فيها كإجراء احترازي وتناقلت الصحف التركية قيام الطائرات التركية بضرب مناطق الانتفاضة وتحشيد خمس فرق لمهاجمة الثوار من الجنوب والشمال، وأكد التقرير البريطاني أن السبب الرئيسي للانتفاضة هو ديني قومي، ويشير التقرير البريطاني أن هذه الانتفاضة أحدثت صدمة وارتباك في أوساط الحكومة الكمالية.[31] وأخيراً تمكنت القوات التركية في 15 نيسان 1925 من قمع انتفاضة الشيخ سعيد والقبض عليه مع عدد من مؤيديه وأخذه إلى بلدته الأصلية (وارتو) ومحاكمته أمام محكمة

عسكرية في ديار بكر لإصدار الحكم بحقه وإعدامه، ويعتبر أَسْر الشيخ نهاية هذه الانتفاضة وانتهاء فترة صعبة واجهتها

الرقم	الثورة	التاريخ
1	الانتفاضة النسطورية	12- 28 ايلول 1924
2	انتفاضة الشيخ سعيد	13 شباط- 31 ايار 1925
3	حركة روتشكوثان وروومان	12- 19 آب 1925
4	انتفاضة صاصون	1925- 1937
5	آغري الاولى	16 ايار- 17 حزيران 1926
6	قوتشوشاغي	7 تشرين الاول- 30 تشرين الثاني 1926
7	موتكي	26 ايار- 25 اب 1927
8	آغري الثاني	13- 20 ايلول 1927
9	بيجار تنكيل	7 تشرين الاول- 17 تشرين الثاني 1927
10	عاصي رسول	22 ايار- 3 اب 1929
11	تندروك	26 ايار- 27 ايلول 1929
12	سافور تنكيل	26 ايار- 9 حزيران 1930
13	زيلان	20 حزيران- 1 ايلول 1930
14	اورامار	16 تموز- 10 تشرين الاول 1930
15	آغري الثالث	7- 14 ايلول 1930
16	بولمور	8 تشرين الاول- 14 تشرين الثاني 1930

واجتازتها الحكومة التركية بكل إحراج[32].

وقامت حركة مسلحة كردية في تركيا عام 1937، أطلق عليها اسم (ثورة درسيم الثالثة) وتهدف إلى إقامة دولة كردستان، غير أنها أخفقت في تحقيق أهدافها بسبب القسوة والبطش الذي مارسته الحكومة المركزية آنذاك وتم سحق الحركة [33]. ويمكن إجمال الحركات التي قامت في عهد مصطفى كمال أتاتورك ثمان عشرة حركة خلال حكمه كما يظهر في الجدول التالي:

17	مينيمين	23 كانون الاول 1930
18	تونجلي/ ديرسيم	1937- 1938

جدول رقم (1)[34]

وهنا يمكن القول عندما استلم مصطفى كمال مقاليد الحكم بدأ يتّهم الكرد بأنهم (رجعيُّون ويميلون الى العثمانيين) ومن أجل هذا وضع خطة مُحْكَمَة للقضاء على الهوية القومية الكردية في تركيا، وكان هذا تراجعاً واضحاً مِنْ قِبَل أتاتورك أمام الشعب الكردي لأنه في وقت حرب الاستقلال جَلَبَ تعاطف الكرد بخطاباته التي كانت تؤكد على الأخوَّة بيْنَ الكرد والأتراك، وبسبب هذا أصبح الكرد يساندون أتاتورك ويساعدونه أمام خصومه لكي ينتصر عليهم، وفي النهاية استطاع أن يبني دولة تركية جديدة لكن بعد ذلك أكَّد أتاتورك على أن في تركيا قوميَّة واحدة وهي القومية التركية ولا وجود للقومية الكردية.

المبحث الثاني

المشكلة الكردية في تركيا في ضوء تقارير المفوضية العراقية في أنقرة 1940-1946

رغم أن كردستان تركيا أُخْضِعَت بشكل تام خلال الثلاثينيات من القرن العشرين فإن الحكومات المتعاقبة في أنقرة بقيت متحمسة في القضية الكردية بشكل غريب، لهذا كان من الصعب مع التعميم التام تقريباً للأخبار عن كردستان معرفة إلى أي حدٍّ قاوم مبدأ التحرير الوحدوي الكردي الضغوطات الكمالية، وبعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك، انتُخِبَ عصمت اينونو رئيساً للجمهورية التركية[35] في 10 تشرين الثاني 1938 فخطب في الجمعية الوطنية التركية قائلاً:**" لا تنتظروا منّي أن أكون مثله (أي مصطفى كمال اتاتورك)، فهذا أمر لا أنا ولا سواي نقدر عليه ولكن كل ما أتعهد به هو أن أظل كما كنت دائماً مخلصاً لأفكاره ومبادئه وتعاليمه، وأن أواصل السير على الطريق القويم الواضح الذي رسمه من أجل رفاهية الشعب التركي"**، وكما أصبح عصمت اينونو رئيساً للجمهورية التركية أصبح كذلك رئيساً لحزب الشعب الجمهوري الحاكم[36].

حاول اينونو تهدئة الأوضاع في منطقة كردستان تركيا وذلك عن طريق بذل الوعود لإصلاح الوضاع والتباحث مع زعماء الأكراد من أجل إيقاف حركات العصيان والثورة في المنطقة الكردية بالتعاون مع المفتش العمومي وقادة الفِرَق الذين زارهم[37] إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 ومحاولة تركيا الوقوف على الحياد من تلك الحرب فأسدل الستار على القضية الكردية، إذ عاشت المنطقة الكردية في تركيا مدة مظلمة من حياتها وكأنما طواها النسيان، في حين كانت الحركة الكردية في كل من كردستان العراق وإيران تسعى من أجل جمع شمل الأكراد في تنظيمات سياسية فاعلة للمطالبة بحقوق الأكراد القومية على الصعيدين المحلي والدولي[38].

وإذا كان ميثاق سعد أباد[39] الذي عقدته تركيا مع كل من العراق وإيران وأفغانستان عام 1937 موجهاً بالدرجة الأولى ضد الحركة الكردية، ومن ثم حماية مصالح بريطانيا في المنطقة فإن الحركات التحررية في العالم حاولت خلال الحرب العالمية الثانية إقامة الجبهات الوطنية التي تسعى إلى تحويل البرلمان أو المجالس الوطنية إلى هيئة ديمقراطية تنعكس وتتحقق فيها إرادة الشعب لإنجاز الإصلاحات الجذرية التي تحتاج إليها البلاد من خلال الاتحاد الوطني والتعاون بين كافة الاحزاب والاتجاهات التقدمية والوطنية والقومية واستطاعت مجموعة من البرجوازيين[40] الكرد تأسيس جمعية (كومه لي برايه تي – جمعية الإخوة) برئاسة الشيخ لطيف محمود الحفيد عام 1938، هدفها تحرير الكرد وكردستان رغم أن حدود نشاطها لم يتجاوز مدينة السليمانية العراقية إلا أن أثرها كان واضحاً في تهييج مشاعر الأكراد في تركيا[41]. وكانت تلك الجمعية أو

تنظيم سياسي كردي يدعو علناً الى تحرير الأكراد وكردستان وبناء دولة قومية كردية تجمع شتات الأكراد في تركيا والعراق وإيران [42].

لم تتطوَّر الحركة الكردية في تركيا في السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية (1939-1945) بسبب الإرهاب العسكري البوليسي والإداري، وعلاوة على ذلك فإن الأوساط التركية الحاكمة في تلك المرحلة احتفظت في الولايات الشرقية من البلاد بجزء مهم من قواتها، التي يمكن أن تستخدم عند الحاجة لقطع دابر كل شكل من أشكال التعبير عن استياء الأكراد في تركيا، ورغم ذلك كله لم تتمكن السلطات التركية من عزل الأكراد في تركيا تماماً عن الأحداث التي جرت في أجزاء كوردستان في الدول الأخرى مثل العراق وسوريا وإيران[43].

تسربت شائعات عن انتفاضات حصلت بتحريض بلشفي في شرق الأناضول في أواخر 1940، ولكن لو كانت ذات أهمية تذكر لوصلت تقارير كثيرة عنها إلى إيران أو العراق [44]، ألا أنه كان هناك حزب كردي نشط باسم حزب هيوا في شمال العراق، مما أثار العامل القومي لأكراد تركيا في الوقت الذي واصل فيه عصمت اينونو سياسة الكماليين وتخلى عن سياسة تصفية الحساب مع المعارضة الكردية له إلا أنه في العام نفسه أصدر قانون الدفاع الوطني للمحافظة على الأوضاع الداخلية في تركيا[45].

وإزاء تلك التطورات حاولت مجموعة من القوميين الأتراك وبمساندة بعض العناصر الكردية من ذوي الاتجاهات الدينية في عام 1942 تأسيس حزب سياسي جديد في تركيا كمحاولة للقيام بدور المعارضة لسياسة الحكومة التركية[46] القائمة على تنكرها للشعب الكردي وانتماءاته القومية والعرقية وذلك بتطبيق سياسة التتريك وجعل اللغة التركية اللغة الوحيدة في تركيا وجعلها إجبارية في التخاطب وفي المرافق العامة كالمدارس والجيش والدوائر الرسمية الأخرى وإهمال اللغة الكردية الأمر الذي أدى الى إيقاظ الشعور القومي لدى الأكراد في تركيا وتشجيعهم على الدخول في أية معارضة للحكومة التركية آنذاك[47].

كانت هناك لقاءات كردية في ديار بكر وكياقار في عام 1945، وقامت الشرطة التركية بحملة اعتقالات للعناصر الكردية المعارضة، ولكن إن كانت هذه الأحداث تدل على قوة الشعور الكردي فإنها تدل أيضاً على قوة قبضة الحكومة، في الوقت الذي لم ير فيه الأكراد في تركيا من الحكومة غير جباية الضرائب وإهمال مناطقهم التي تفتقر إلى الطرق المعبَّدة والجسور، فضلاً عن إغلاق معظم المدارس الكردية والكتاتيب وتدهور الزراعة بحيث أصبح معظم السكان الأكراد يعيشون على رعي الحيوانات ويقتاتون منها، في حين أن القرى المبنية على التلال في حالة يرثى لها، وإن مسؤولية تلك الحياة شبه البدائية تقع على عاتق الهيئات الحكومية التركية التي ادَّعَت بأنها تقوم بإصلاح الأوضاع في تلك المناطق التي يقطنها الأكراد [48].

اتخذت الأوساط التركية الحاكمة في الأيام الأخيرة من الحرب تدابير الحيطة والحذر، وحاولت منع قيام أي حركات كردية، لاسيما وأن السلطات التركية كانت قلقة بسبب تأسيس جمهورية كردستان في مهاباد في إيران في 22 كانون الثاني 1946 بقيادة القاضي محمد [49] لأنها ستساعد على تقوية النزعات التحررية في كردستان تركيا ولهذا شرعت السلطات التركية في عام 1946 بتهجير الكرد من المناطق الحدودية المتاخمة للعراق وإيران الى عمق البلاد [50].

أما على المستوى الدولي فقبل دخول الحرب الباردة[51] كانت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي في خندق واحد باسم قوات الحلفاء ضد دول المحور إبان الحرب العالمية الثانية، ولكن مع نهاية هذه الحرب، انقسم العالَم الى جبهتين:

الجبهة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، والجبهة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي، واعتبرت جمهورية كردستان في مهاباد بمثابة قاعدة سوفيتية في الشرق الأوسط، مما زاد من قلق تركيا من نشوء كيان كردي مستقل وله قاعدة واسعة وبدعم من الاتحاد السوفييتي، لذا سارعت للانضمام إلى التحالف الغربي في المنطقة، واتبعتها الحكومة العراقية بعد أن أحست بجدية هذا التهديد[52].

المبحث الثالث

المشكلة الكردية في تركيا في ضوء تقارير المفوضية العراقية في أنقرة 1946 -1958

قامت الحكومتان التركية والعراقية بتوقيع اتفاقية في 29 أيار 1946 أي بعد خمسة أشهر من تأسيس جمهورية كردستان في مهاباد، ويمكن اعتبار تلك الاتفاقية من أوثق حلقات العلاقات التركية العراقية آنذاك، وركزت بشكل واضح على مشكلة الأمن بينهما، ففي الفصل الثاني من تلك الاتفاقية تم تناول التعاون المدني والقضائي والتجاري بين الدولتين، أما الفصل الثالث كان مخصصاً لتبادل المتهمين حيث ألهمت جمهورية كردستان مفهوماً جديداً للأمن لكل من تركيا والعراق في تعاملها مع القضية الكردية، إلا أنه في الواقع كانت تلك الاتفاقية بين تركيا والعراق مركَّزة لفكرة الدفاع المشترك ضد أي غزو سوفييتي محتمل، مع الإشارة إلى أنَّ جانب القمع المتبادل للحركة الكردية في البلدين لم يكن غائباً أيضاً [53].

ومن ذلك المنظور أخذت الحكومتان التركية والعراقية مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحيلولة دون ظهور حركات كردية على الحدود، قامت الحكومة التركية بترحيل سكان القرى الكردية الحدودية لكل من إيران والعراق، وكذلك الحال مع الحكومة العراقية، إذ أخذت دوراً أكثر قسوة وعنفاً إزاء القضية الكردية بعد سقوط جمهورية كردستان عام 1946، فعندما عاد الأكراد الذين شاركوا في حركة جمهورية كردستان للأراضي العراقية، قامت الحكومة التركية بالاشتراك مع الحكومة العراقية في منع عودتهم الى تركيا والعراق[54].

وعلى الصعيد الداخلي في تركيا أشار الرئيس التركي عصمت اينونو الى ضرورة وجود حزب سياسي معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، ولكن هذا التوجه كان يتمحور حول تشكيل حزب معارضة مُهَادِن بغية تنفيس الاحتقان السياسي في البلاد، ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب هم: جلال بايار[55]، وعدنان مندريس[56]، وفؤاد كوبرولو[57]، ورفيق كوارلتان[58]، الذين أسسوا عام 1946 الحزب الديمقراطي[59]، الذي استقطب أعداداً متزايدة وحظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير، وفاز الحزب الديمقراطي بـ(61) نائباً في انتخابات عام 1946، ومن ثم انضم إليه (47) نائباً من نواب حزب الشعب الجمهوري ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية [60].

سادت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية وإقرار التعددية الحزبية نوعاً من الحريات الدينية والسماح لبعض الممارسات الدينية بالعودة، ورغم أن تلك المدة لم تشهد ظهور أحزاب دينية، إلا أنها شهدت ظهور أحزاب استغلت المشاعر الدينية لكسب أصوات الناخبين ومن بين تلك الأحزاب كان الحزب الديمقراطي التركي الذي تأسس عام 1946[61].

وبذلك بدأت تركيا تشهد مرحلة جديدة في سياستها الداخلية من خلال التحول الى التعددية الحزبية، مما انعكس إيجاباً على الأكراد، وأدى الصراع بين الأحزاب التركية على السلطة الى تخلي الأوساط الحاكمة عن السياسة القومية السابقة المتبعة مع الأكراد، وذلك بقصد زيادة المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية في تركيا من خلال الاستفادة من أصوات

الناخبين الأكراد، وهذا الأمر أدى الى تقارب الأكراد مع الطبقات التركية الحاكمة [62] حتى عام 1946 كان نظام الحزب الواحد الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك والنظام الانتخابي غير المباشر، سمح لحزب الشعب الجمهوري والنخبة المختارة الاحتفاظ بالسلطة[63].

لكن ذلك التغيير لم يؤد الى إنهاء التدابير التعسفية نهائياً تجاه الأكراد، بل استمر بأوجه مختلفة، فعلى الرغم من انتقال نظام الحكم في تركيا من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في عام 1946، وصعود الحزب الديمقراطي إلى الحكم إلا أنه فشل في وضع نهج جديد للتعامل مع المشكلة الكردية في تركيا، واقتصر سعيه على دمج الأعيان المحليين الأكراد، وزعماء العائلات الكردية والجماعات الدينية في المجموعة البرلمانية الخاصة بهم، اعتبرت الحكومة التركية أن القضية الكردية لا وجود لها، ولا أساس لها في تركيا أصلاً ذلك أن أعمال الإبادة الجماعية والقتل والترحيل للأكراد أدت الى قرار الحكومة التركية باعتبار القضية الكردية لا وجود لها في تركيا[64].

وخلال كانون الثاني 1946 سمح لمجموعة من المنشقين بتشكيل المعارضة للحزب الديمقراطي، ومع أحداث التعددية السياسة فُتحت مسارات الفيضان أمام الكثير من المشاعر المكبوتة في ظل النظام الكمالي، وبات لزاماً أن يصبح الحزب الجديد إلى حد ما أداة أولئك الذين أرادوا الانتقام حينما تقدم ببرنامج انتخابات عام 1950[65] سعى الديمقراطيون إلى اكتساب الأصوات بالعزوف عن فكرة الحريات المدنية، علاوة على ذلك عرفوا أن هناك مخزوناً كبيراً من الامتعاض المكبوت حول الإصلاحات الكمالية الدينية[66].

لا يمكن إنكار حقيقة أن الحزب الديمقراطي كان متشدداً مع المعتصمين الذي أرادوا المزيد من التنازلات للشعور الديني مما عرضته الحكومة ومع ذلك فإن استراتيجيته ساعدت دون شك على إحياء قيم الإسلام التقليدي في قلب الدولة إذا ما استثنينا الأراضي الواقعة بين أفيون – إسبارطة[67].

إن سياسة التعددية الحزبية وفوز الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950 خفف نوعاً ما الضغط الذي تعرض له الأكراد في عهد مصطفى كمال أتاتورك وخليفته عصمت اينونو، وبالرغم من أن الديمقراطيين كانوا في الأصل من الكماليين إلا أنهم بقدر ما كانوا يمثلون تكتلاً منفصلاً عن حزب مصطفى كمال أتاتورك وهو حزب الشعب الجمهوري، ووعدوا بتخفيف بعض السياسات الأكثر تطرفاً للدولة، وخلال الحملة الانتخابية وعدوا أيضاً بتخفيف بعض القيود الثقافية في الشرق وتقليل الممارسات القمعية لقوات الجندرمة في المناطق الريفية [68].

مارست حكومة حزب الشعب الجمهوري سياسة مزدوجة تجاه القضية الكردية قائمة على مغازلة القيادات الإقطاعية الكردية من جهة، ومواصلة سياسة الصهر من جهة أخرى، وهذا أضعف مواقع الحزب الحاكم، وزاد من نفوذ الحزب الديمقراطي (الحزب المعارض الرئيس في الولايات التي يؤلف الأكراد فيها أغلبية سكانية، وهذا ما انعكس في الانتخابات التي جرت في عام 1950 بشكل أساسي لمصلحة الحزب الديمقراطي، واعتبر مرشحو هذا الحزب عن الولايات الشرقية في أثناء الحملة الانتخابية في خطابهم منح الأكراد حقوقاً متساوية فعلياً أسوة بالأتراك واتخاذ تدابير لتطوير اقتصاد المناطق الكردية[69].

وكانت عدوانية حزب الشعب الجمهوري تجاه الأكراد سبباً رئيساً لمساندة الأكراد للحزب الديمقراطي التركي، وهذا أدى إلى تصويت الأكراد المكثف لهذا الحزب حتى وصل إلى السلطة لذلك قام هذا الحزب بتقديم عدة نقاط إيجابية للأكراد مثل

السماح لهم بتشكيل بعض الأحزاب الكردية لأول مرة، والسماح بإصدار بعض المجلات والمنشورات لهم بالرغم من أن جميع الحكومات دأبت على اتّباع السياسة نفسها مع الأكراد والقائمة على إبادة الأكراد وإخفاء هويتهم [70].

وعلى إثر ذلك قام الأكراد في تركيا بمنح أصواتهم في انتخابات عام 1950، للحزب الديمقراطي نكاية بحزب الشعب الجمهوري الذي مارس سياسة عنصرية تجاههم للمدة من 1923-1950، وأثبتت تلك الانتخابات فشل سياسة ذلك الحزب في صهر الأكراد وقهرهم رغم انتهاجه في السنوات الخمس الأخيرة من حكمه سياسة مزدوجة تجاه الأكراد في تركيا في مغازلة الإقطاعيين الأكراد وتخفيف الضغط عليهم، وفي الوقت نفسه كان يمارس القمع بحق الجماهير الكردية الواسعة، وكان مرشحو الحزب الديمقراطي أن هذه الوعود لم تكن سوى دعاية انتخابية كاذبة [71].

كانت المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية التي تمثلت بين عامي 1950-1958 تميزت بظهور بعض الحريات بعد إقرار قانون التعددية الحزبية التي أسفرت عن فوز الحزب الديمقراطي الذي شهدت فترة حكمه 1950-1960 بعض الانفتاح والانتعاش للحريات الدينية الإسلامية، مما جعل الأكراد يعطون أصواتهم للحزب الديمقراطي طيلة فترة الخمسينات من القرن الماضي [72].

وبتولي الحزب الديمقراطي التركي الحكم في تركيا شهدت فترته السماح للكثير من الممارسات والشعائر الإسلامية بمعاودة النشاط الديني، ولاسيما الأكراد الذين انبعث فيهم العامل الديني من جديد كانت سياسته على كسب تأييد العامة من الأكراد من ذوي العاطفة الدينية الصادقة والقوية الذين لم يألفوا الإجراءات التي قام بها الكماليون وحزب الشعب الجمهوري مثل إلغاء الخلافة وما يتعلق بها اتضح من ذلك أن الجمعيات الكردية دبرت الدعوة تحت ستار الدين لتصل الى غايتها الوحيدة وهي إنشاء كردستان مستقل في الولايات الشرقية من تركيا [73]. ومن هذا المنطلق كان تعامل الحزب الديمقراطي التركي مع مناطق شرق تركيا التي وجدت في الحريات التي أطلقها الحزب غايتها في تحقيق بعض أهدافها في نيل حقوقها فأعطت أصواتها لهذا الحزب [74].

انتظمت الحركة الكردية ضمن العديد من الأحزاب والحركات السياسية في أثناء فترة التعدد الحزبي الذي شهدته تركيا فاستقطب الحزب الديمقراطي مثلاً العديد من الشبان الأكراد مستغلاً تأكيده على النواحي الدينية والإسلامية، كما انضمَّ أغلب الشباب الأكراد من المثقفين إلى الأحزاب اليسارية إلا أن عقد العشرينات من القرن العشرين يمثل بداية دخول الحركة نموذجاً قوياً في التنظيم السياسي[75].

كما قام الشيوخ والأغوات الأكراد في لعب دور مؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية للمنطقة، وبعد عودة الإدارة المدنية اتجه أولئك الذين دعموا الديمقراطيين إلى التعاون مع الحكومة التركية، وبالنسبة للفلاحين سارت الأمور إلى الأسوأ بشكل مطرد، وكانت أوضاعهم المعيشية أقل بكثير في كردستان من أي مكان أخر[76]، وفي الوقت الذي حاولت فيه الحكومة التركية الاهتمام بالمناطق الكردية فإن ذلك الاهتمام كان محدوداً بعض الشيء إلا أنه يعتبر الأفضل منذ قيام الدولة التركية الحديثة، ففي عام 1953 قامت الحكومة التركية بنصب شبكتين كهربائيتين بكلفة (60) مليون ليرة في مناطق شرق تركيا، واستمر العمل بهما حتى عام 1956 وبذلك تمكنت الحكومة التركية من إيصال الكهرباء إلى بعض المناطق الكردية في كل من كه ويو وايرماق وحكاري[77].

كما شهدت نهاية الخمسينات نشاطاً ملحوظاً للمثقفين الأكراد في تركيا، ففي عام 1958، أسسوا مجلة باسم (مجلة تقدم الوطن) والتي أخذت تنشر الأفكار القومية الكردية في التحرر والاندماج الكردي في دولة مستقلة خاصة بالأكراد وإعادة

الأمجاد الكردية وتحقيق آمالهم في الاستقلال[78]. بعد أن كان ممنوعاً على الأكراد في تركيا تأسيس الجمعيات والأحزاب العلنية، بل حتى الكتابة باللغة الكردية بموجب القانون الذي أصدرته الحكومة التركية منذ عام 1923، ولذلك اتجه الأكراد في تركيا نحو الكفاح السياسي والثقافي بدل الكفاح المسلح في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، وذلك لتحقيق أهدافهم القومية ضمن الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها بعد أن أخذت تركيا بالتعددية الحزبية، كما أخذ المثقفون الأكراد بالتجمع في الأندية الثقافية وفروعها في الشرق، وهو الاسم الرسمي لكردستان تركيا بعد الخمسينات لإصدار المجلات التي تخدم أهدافهم، وقام الكاتب الكردي موسى عنتر بإصدار مجلة البلاد التقدمية التي اهتمت بحركات التحرر في العالم الثالث بالدرجة الأولى مع الاهتمام بالقضايا القومية الكردية، كما قام الكاتب التقدمي التركي يشار نابي صاحب مجلة (وارلق – الوجود) بنشاط ملحوظ لإنشاء اتحاد للأدباء الأكراد في تركيا أواخر عام 1958[79].

وهكذا فإن أغلبية وعود الحزب الديمقراطي لم تنفذ بعد فوزه ووصوله الى سدة الحكم في تركيا، إذ لم يجر إلغاء أي من السياسات الجائرة التي مارستها حكومات حزب الشعب الجمهوري على مدى أكثر من ربع قرن، إلا أنه مع ذلك شهد الوضع السياسي في تركيا في النصف الثاني من الخمسينات انفراجاً نسبياً حاول الوطنيون الأكراد استغلاله لمصلحة القضية الكردية عن طريق نشر وإصدار المزيد من الصحف والمجلات باللغة التركية، وطالبت تلك الإصدارات برفع الحيف عن الولايات الشرقية وضرورة الاهتمام الكافي لتطويرها، ولكن رد الحكومة التركية آنذاك جاء سريعاً عندما ألقت السلطات الحكومية القبض على (49) من السياسيين والطلبة الأكراد في 17 كانون الثاني 1958 ومن بينهم الكاتب الكردي والأديب والصحفي السياسي موسى عنتر، والعديد من الشخصيات الكردية التي كان لها دور بارز في الحياة السياسية الثقافية الكردية في تركيا وكانت التهمة الموجهة الى هؤلاء هي النشاط الشيوعي الممنوع قانوناً في تركيا والمحظور منذ عهد حكم مصطفى كمال أتاتورك، فجاء ذلك تناغماً مع سياسة الدولة التركية إزاء الحركات الكردية[80].

على الرغم من ظهور الانفراج على الصعيد السياسي من خلال السماح بالتعددية الحزبية في عهد رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس (1950-1960) من خلال إعلانه عن انتهاء المرحلة الكمالية لكن هذا الإعلان لم يتضمن في واقع الحال أي تبديل أو تغيير في المواقف من قضايا القوميات غير التركية بل ظلت تركيا تعمل على تعزيز رؤيتها الاحتوائية الداخلية ضد الأكراد لتشمل الإطار الإقليمي.

وبالنسبة للأكراد في تركيا فإن الحزبين الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي كانا لهما اهتمام خاص على الدوام بالسيطرة على البرجوازية التركية والاضطهاد القومي واستمرار فساد الأجهزة الإدارية وغياب أبسط حقوق الأكراد هناك، وانتهاج السياسة الفاشية والحقد العنصري وغياب أبسط القواعد الديمقراطية في ظل إهمال المناطق الشرقية من تركيا والتي تقطنها القوميات الكردية.

الخاتمـــــــــة

من خلال البحث في موضوع المشكلة الكردية في تركيا خلال المدة (1940-1958) يمكن الاستنتاج ما يأتي:

1. إن المشكلة الكردية قضية نشأت بعد سقوط الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وكان هدفها الأول والأخير يتمثل في الحصول على دولة كردية مستقلة.
2. إن العقيدة القومية التركية والمبادئ التي أسست عليها الدولة التركية كانت عائقاً أمام التعدد القومي في تركيا.

3. إن المشكلة الرئيسية التي ظل الأكراد في تركيا في مواجهتها هي عدم اعتراف الدولة التركية بهم كونهم مجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي، والرفض المستمر لمنحهم ما يجسد هويتهم المستقلة ثقافياً وسياسياً مثل حق التعلم في المدارس باللغة الكردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات ثقافية كردية في الوقت الذي يأمل فيه أكراد تركيا في الحصول على الاستقلال عن الدولة التركية في دولة تجمعهم قومياً.
4. تمثل المدة ما بين 1940-1958 نقطة تحول في السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية، إذ تباينت في قمع المعارضة الكردية تارة، وتارةً أخرى فتح المجال أمام الاكراد للتحرك والعمل للتعاون والحوار، لذلك كلما استطاع الأكراد استغلال الفرص كلما اتبعت الحكومة التركية سياسة التقرب منهم من أجل فوز الحزب الحاكم في الانتخابات.
5. كانت المشكلة الكردية على الصعيد التاريخي قضية لها تأثيرات كبيرة على علاقات تركيا مع (العراق وإيران وسوريا) إذ كانت تلك القضية دافعاً قوياً لتخوض تركيا اتفاقيات مع تلك الدول ضد الأكراد.
6. إن المشكلة الكردية في تركيا كانت لها تأثيرات كبيرة على السياسة الخارجية التركية لأن تركيا تواجه انتقادات كبيرة من قبل الدول الخارجية حيث لا تمنح حقوق للأكراد القاطنين في المناطق الشرقية من تركيا، وأنها تنتهك حقوقهم المدنية والسياسية والقانونية والثقافية.

الهوامش:

[1](1) خالد عبد الوهاب، الأحزاب والمنظمات التركية وقضايا المشرق العربي، بغداد، ص212-213.
(2) شريف باشا، المولود في الأستانة عام 1885 هو سليل رجالات الأسرة البابانية الشهيرة الذين حكموا جنوب كردستان انطلاقاً من مدينة السليمانية عاصمتهم، كان والده سعيد باشا (1884-1907) من كبار الشخصيات في الدولة العثمانية.
(3) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية, مطابع سجل العرب، دمشق, 1992، ص24.
(4) وليد حمدي، المصدر السابق، ص25.
(5) المصدر نفسه، ص26.
(6) المصدر نفسه، ص27-28.
(7) وليد حمدي، المصدر السابق، ص28.
(8) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق، دار الزمان، دمشق، 2009، ص26-27.
(9) وليد حمدي، المصدر السابق، ص45.
(10) ديفد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث دار الفارابي، بيروت، ط1 ، 2004، ص689.
(11) المجلس الوطني التركي الكبير: وهو هيئة برلمانية، تأسس بموجب البيان الذي أصدره مصطفى كمال أتاتورك في 2 نيسان 1920، يتكوَّن من مجلس تشريعي واحد ينتخب كل أربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري، وضمَّ المجلس الوطني الكبير الأول خمسة وعشرين نائباً عن كل منطقة إدارية فبلغ بذلك مجموع أعضائه ثلاثمائة وأربع وعشرون عضواً ومائتان وسبعين من ممثلي الولايات وثمان وستين من أعضاء مجلس المبعوثان الذين انضمُّوا إلى الحركة الوطنية واثنا عشر عضواً ممن اعتقلتهم سلطات الاحتلال ونفتهم إلى مالطا فعدَّهم المجلس من ضمن أعضائه، أما مهمة المجلس فهي إدارة شؤون البلاد العامة، وقد نجح في تشكيل أول حكومة تركية في 3 أيار 1920 برئاسة مصطفى كمال أتاتورك للمزيد ينظر: محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946، ص211.
(12) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص60.
(13) وليد حمدي، المصدر السابق، ص32-33.
(14) المصدر نفسه، ص33.
(15) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص77.
(16) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص78.
(17) المصدر نفسه، ص81.
(18) اسماعيل بيشكچي: أكاديمي من أرض روم حصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة أنقرة وأثناء خدمته الإلزامية ما بين (1962-1964) في بدليس أُسند إليه مهمة مسؤولياته الأمنية، المصدر نفسه، ص88.
(19) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص82.
(20) عقيل محفوظ، تركيا والأكراد، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، (د.ت)، 2012، ص20.
(21) بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص29.
(22) المصدر نفسه، ص30.

[23] جمعية خيبون: تأسست عام 1927 على يد مجموعة من القادة السياسيين ورؤساء العشائر الكردية الهاربة من بطش مصطفى أتاتورك، غايتها تحرير كردستان الواقعة في تركيا وتأسيس دولة كردية عليها، ساعدهم الأرمن كثيراً وكانوا شركاء في قيادة الجمعية معنوياً ومادياً ومن نشاطات جمعية خيبون أنها تبنت ثورة آكري، للمزيد ينظر: وليد حمدي، المصدر السابق، ص368.

[24] أحمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الدار الثقافية، القاهرة، 2001، ص116.

[25] المصدر نفسه، ص117.

[26] المصدر نفسه، ص120.

[27] سعيد بيران: كان ناشطاً سياسياً منذ بداية التحركات الثورية في بداية القرن العشرين حيث شارك بتأسيس الجمعيات الكردية بين أعوام (1908-1923) وكان بطلها مع خيرة الوطنيين الكرد. للمزيد ينظر: وليد حمدي، المصدر السابق، ص357.

[28] عصمت اينونو: ولد في (24 ديسمبر 1884) وهو الرئيس الثاني للجمهورية التركية ويعد أول من طرح برنامج الدولة الاقتصادية في الثلاثينيات من القرن العشرين، أبقى تركيا خارج الحرب العالمية الثانية وأدخل ديمقراطية التعدد الحزبية وأصبح رئيس للوزراء مجدداً للفترة (1961-1965) قاد معارضة ضد حزب العدالة واستقال من حزب الشعب الجمهوري عام 1972، وحصل على رتبة جنرال عندما عمل مع الوطنيين. للمزيد ينظر: عبد اللطيف الحارس، تاريخ تركيا الحديث، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2003 , ص519-520.

[29] المصدر نفسه، ص357-358.

[30] محمود شاكر، التاريخ الاسلامي لتركيا، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص61.

[31] وليد حمدي، المصدر السابق، ص360-361.

[32] المصدر نفسه، ص362.

[33] المصدر نفسه، ص214.

[34] عقيل محفوظ، تركيا والاكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2012، ص 16.

[35] Dr. Nuri Dersimde, Dersimde Dersm, Beyrut, 1946, p237.

[36] زانيار حمد محمد، السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي 2002-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2017، ص32.

[37] Dr. Nuri Dersimde, Dersimde Dersm, Beyrut, 1946, p237.

[38] د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 4919، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية بعنوان: السلطات التركية والحرب العالمية الثانية، وثيقة رقم 46 في 30 نيسان 1945، ص89-90.

[39] ميثاق سعد أباد: يطلق عليه ميثاق سعد أباد أو معاهدة سعد أباد؛ وتعني "وفاق الشرق الأوسط"؛ كانت معاهدة عدم اعتداء وقعتها تركيا وإيران والعراق وأفغانستان في 8 تموز 1937، واستمر الميثاق خمسة أعوام، وُقِّع الميثاق في قصر سعد آباد بطهران وكان جزءاً من مبادرة لعلاقات الشرق الأوسط الكبير تزعمها الملك محمد ظاهر شاه من أفغانستان، تم تبادل التصديقات في طهران في 25 حزيران 1938 ودخل حيز التنفيذ في نفس اليوم، وأودع ضمن سلسلة معاهدات عصبة الأمم في 19 تموز عام 1938. للمزيد ينظر: حسنين عبد الكاظم العجة الشمري، إيران وسياسة الأحلاف الإقليمية 1937-1959، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2002، ص12.

[40] البرجوازية: طبقة اجتماعية ارتبطت تاريخياً من حيث نشأتها بالمدن والقرى الكبرى ذات الأسواق التجارية، اذ كانت ترمز الى طبقتين هما التجار وأصحاب المحلات العامة والمعنيين بالإشراف على شؤون الصناعة والتجارة، استفادت طبقة البرجوازية كثيراً من نشوء العصر الصناعي فازداد النظام الرأسمالي زخماً لقوة وتملُّك البرجوازيين الثورة الصناعية والتجارية والزراعية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، د.م، 2009، ج1، ط1، ص594-595.

[41] عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958, د.م، بغداد، 1989، ص92.

[42] إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، منشورات آراس، أربيل، 2008، ص143.

[43] م. أ. هسرتيان، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: سعد الدين ملا بافي نازي، دار الكاتب، لبنان، 1987، ص332-333.

[44] ديفد مكدول، المصدر السابق، ص591.

[45] قانون الدفاع الوطني: وهو القانون الذي تم إقراره في 28 كانون الثاني 1940، حيث منح الحكومة التركية صلاحيات متعددة في أثناء الظروف الاستثنائية بما في ذلك حالات التعبئة الجزئية والنفير العام ودخول البلاد الى الحرب، أو قيام حرب بين الدول الأجنبية التي تهمّ تركيا بشكل مباشر، وأصبح للحكومة من خلال ذلك القانون الحق في تنظيم المشاريع الصناعية والزراعة والنقل والمؤسسات التجارية باتجاه حاجات السكان والدفاع الوطني والعديد من الصلاحيات الأخرى، إضافة إلى أن ذلك القانون يسمح بإخضاع السكان للعمل الإجباري. للمزيد انظر: تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 2 كانون الثاني 1940،(حول قانون الدفاع الوطني التركي)، الملف رقم 311/721، الوثيقة رقم 41، ص139 .

[46] إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص144.

[47]. د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 2737، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية بعنوان: العلائق البريدية، وثيقة رقم 12 في 4 تشرين الأول 1942، ص71-75.

[48] Dr. Nuri Dersimde, op. cit, p326.

[49] القاضي محمد: هو محمد ابن القاضي على بن قاسم بن ميرزا أحمد، ولد عام 1901 في عائلة معروفة في مهاباد وامتاز بقوة شخصيته وثقافته الواسعة، دخل جمعية الحياة الكردية (كومه لي زيانه و ه ي كورد) في تشرين الأول من عام 1944 وغيَّر اسمها ليصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وكان يدعو إلى الحكم الذاتي، وبعد تأكدهم من دعم السوفييت طالبوا بالاستقلال، وبعد إسقاط جمهورية مهاباد على يد الإيرانيين، تم اعدامه مع قادة الجمهورية في آذار 1947. للمزيد ينظر: جيرارد جالديان، المسألة الكردية، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2007، ص137.

[50] حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص242.

[51] الحرب الباردة: هي مصطلح يستخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وحلفائهم منذ منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات وخلال تلك المدة، ظهرت الندِّية بين القوتين العظميين من خلال التحالفات العسكرية والدعاية وتطوير الأسلحة والتقدم الصناعي وتطوير التكنولوجيا والتسابق الفضائي، وصاحبت فترة الحرب الباردة عدة أزمات دولية مثل أزمة حصار برلين 1948-1949

والحرب الكورية 1950-1953 وأزمة برلين عام 1961 وحرب فيتنام 1956-1975 والغزو السوفييتي لأفغانستان، وخاصة أزمة الصواريخ الكوبية 1962 عندها شعر العالَم أنه على حافة الانجرار إلى الحرب العالمية الثالثة، وآخر أزمة حدثت خلال تدريبات قوات الناتو 1983، وقد شهدت الحرب الباردة أيضاً فترات من التهدئة عندما كانت القوتين تسعيان نحو التهدئة. كما تم تجنب المواجهات العسكرية المباشرة لأن حدوثها كان سيؤدى إلى دمار محتَّم لكلا الفريقين بسبب الأسلحة النووية للمزيد ينظر:

http://ar.wikipedia.org/wiki

(52) محمد عبد العاطي، محطات العمل المسلح الكردي في العراق، الكرد ودروب التاريخ الوعرة، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة، 2006، ص72.

(53) زانيار حمد محمد، المصدر السابق، ص33.

(54) سامي شورش، كردستان والأكراد والحركة القومية والزعامة السياسية إدريس بارزاني نموذجاً، دار آراس للطباعة، أربيل، 2001، ص75.

(55) جلال بايار: هو سياسي ورئيس جمهورية تركيا ولد في 1884 في اموريس قرب بورصة Bursa وكان بايار ، شغل منصب وزير الاقتصاد في عام 1922 ووزير الإنشاءات والإسكان خلال التبادل السكاني بين تركيا واليونان طبقاً لمعاهدة لوزان 1923. ويعتبر بايار مؤسس اكبر بنك خاص في تركيا، عين وزيراً للاقتصاد مرة أخرى عام،1932 ولعلاقته الجيدة مع كمال أتاتورك. أصبح رئيساً للوزراء عام 1937، حتى عام 1939 كان لمدة نائب حزب الشعب الجمهوري وكان عام 1945 احد الأربعة المؤسسين للحزب الديمقراطي بعد إعلانه معارضته الشديدة لقانون الإصلاح الزراعي الذي اقترحه الرئيس التركي عصمت اينونو. أصبح بايار الذي يفضل المشاريع الخاصة، رئيساً للجمهورية عام 1950 حينما فاز حزبه فوزاً ساحقاً وبقى في هذا المنصب حتى انقلاب مايس 1960 حيث اعتقل ثم حكم عليه بالإعدام ثم أبدل الحكم إلى السجن المؤبد عام 1961 للمزيد ينظر إلى: مركز البحوث والمعلومات، تركيا، الملف الثالث، \ بغداد، د.ت،ص10.

(56) عدنان مندريس: ولد عام 1899 من عائلة مالكة في مدينة سراج ابيجي في أيدن، والبعض يرجّح أن مولده في مدينة أزمير أو أيدين، كان موظفاً حكومياً وصاحب مزرعة، درس الحقوق في أنقرة، شارك في حرب الاستقلال ضد اليونان، أنهى خدمة الجيش عام 1932، بعدها انتمى إلى حزب الشعب الحر وأخذ يشكل جزء من المعارضة ضد الحكومة التركية آنذاك، بعد أن تم إلغاء الحزب أخذ مندريس يمارس الحياة السياسة وهو في الحادية والثلاثين من عمره وانضم إلى حزب الشعب الجمهوري وانتخب نائباً لحاكم مقاطعة إيدن، استمر في عضوية الحزب الجمهوري حتى عام 1945، إذ انفصل عنه وانضم إلى الحزب الديمقراطي، وبعد فوز الحزب الديمقراطي أصبح مندريس رئيساً للوزراء عام 1950: للمزيد ينظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86_%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3

(57) فؤاد كوبرولو: ولد في اسطنبول عام 1888، والده إسماعيل فاضل بك، كان قاضياً وسكرتيراً عاما للمحكمة الجنائية الثانية، درس في مدرسة الحقوق في إسطنبول، وأصبح أستاذاً للتاريخ والأدب في جامعة إسطنبول عام 1913، وتمَّ اختياره عميداً لكلية الآداب في جامعة إسطنبول عام 1935، وعين نائباً لمدينة قارص في العام نفسه، ومن هنا بدأ حياته السياسية ثم أصبح نائباً للحزب الجمهوري في المجلس الوطني التركي، وبعد طرده من الحزب الجمهوري أسس مع أصدقائه الثلاث الحزب الديمقراطي، تخلى عن انتمائه للحزب عام 1957 بسبب خلافه مع مندريس، وبسبب معارضته لمندريس اعتقل عام 1960 وأطلق سراحه عام 1961: للمزيد ينظر: تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 1 تشرين الثاني1945(حول الوضع السياسي في تركيا)، رقم الملف 311/2737،الوثيقة رقم(54)، ص22.

(58) رفيق كورلتان: ولد عام 1891، وكان محامياً وقاضياً مرموقاً، ومن قيادات حزب الشعب الجمهوري، انتخب نائباً عن ولاية إيثيل في عام 1935، وفي عام 1945 طرد من حزب الشعب الجمهوري المكون من جلال بايار وعدنان مندريس وفؤاد كوبرلي وانضم للحزب الديمقراطي: للمزيد ينظر: أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والسياسية في تركيا المعاصرة، ط1، القاهرة، 1961، ص75.

(59) الحزب الديمقراطي: هو الحزب الذي تأسس في تركيا في 7 كانون الثاني 1946 على يد أربعة من الشخصيات السياسية الذين انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري وهم: جلال الدين بايار ورفيق كوالتان وعدنان مندريس ومحمد فؤاد كوبرلو، وأثبت الحزب أنه منافس قوي لحزب الشعب الجمهوري الحاكم، إذ استطاع أن يحقق فوزاً كبيراً عليه في الانتخابات البرلمانية في مارس عام 1950، واستمرت حكومة الحزب الديمقراطي في السلطة في تركيا حتى مارس عام 1960 عندما أطيح بها في انقلاب عسكري عام 1960. للمزيد ينظر: تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 27 آب 1957، عن (الأحزاب والانتخابات العامة في تركيا) رقم الملف (311/2148)، الوثيقة رقم (40)؛ منصور عبد الحكيم، المصدر السابق، ص84.

(60) محمد نور الدين، قبعة وعمامة: مدخل الى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، 1997، ص21-22.

(61) طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا، د.م، الموصل، 2007، ص55.

(62) سامر علي، تاريخ العلاقات السياسية العراقية – التركية والعوامل المؤثرة فيها 1946-1991، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2012، ص139.

(63) ديفد مكدول، المصدر السابق، ص592.

(64) زانيار حمد محمد، المصدر السابق، ص34.

(65) فاز الحزب الديمقراطي في تلك الانتخابات فوزاً ساحقاً وحصل على (403) مقاعد من أصل (482) مقعداً، منهياً بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في تركيا، ومهدت تلك الانتخابات تولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وليصبح جلال بايار رئيساً للجمهورية ويكلف عدنان مندريس بتأليف حكومة جديدة، ومع تولي تلك الحكومة مقاليد السلطة في تركيا بدأت تعيد الى الحياة الاجتماعية والثقافية والى حدٍ ما بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة. للمزيد ينظر: محمد نور الدين، المصدر السابق، ص21-22.

(66) طلال يونس الجليلي، المصدر السابق، ص592.

(67) ديفد مكدول، المصدر السابق، ص592-593.

(68) هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة: هفال أحمد محمد، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2007، ص25.

(69) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2013، ص339-340.

(70) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر لتركيا 1924-1989، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1966، ص89.

(71) جبار قادر، قضايا كردية معاصرة: كركوك – الانفال – الكرد وتركيا، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2006، ص165-166.

(72) فيليب روبنس، المصدر السابق، ص44.

(73) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 2737، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية بعنوان: العلائق البريدية والتجارية، وثيقة رقم 50 في 24 تشرين الثاني 1948، ص11.

(74) طلال يونس الجليلي، المصدر السابق، ص55.
(75) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المصدر السابق، ص57.
(76) ديفد مكدول، المصدر السابق، ص599.
(77) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 2741، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية بعنوان: تقرير شهري، وثيقة رقم 2، 1953-1954، ص4.
(78) وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، د.م، حلب، 2008، ص132.
(79) إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص148.
(80) جبار قادر، المصدر السابق، ص166.

المصـــــــــــادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

1. د. ك. و. تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزراه الخارجية العراقية في 2/كانون الثاني 1940،(حول قانون الدفاع الوطني التركي) ، الملف رقم 311/721، الوثيقة رقم 41.
2. د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 2737، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية بعنوان: العلائق البريدية، وثيقة رقم 12 في 4 تشرين الأول 1942.
3. د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 4919, تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية بعنوان: السلطات التركية والحرب العالمية الثانية، وثيقة رقم 46 في 30 نيسان 1945.
4. تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 1 تشرين الأول1945(حول الوضع السياسي في تركيا) رقم الملف 311/2737، الوثيقة رقم (54).
5. د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 2737, تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية بعنوان: العلائق البريدية والتجارية، وثيقة رقم 50 في 24 تشرين الثاني 1948.
6. د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 2741, تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية بعنوان: تقرير شهري، وثيقة رقم 2, 1953-1954.
7. تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في 27 آب 1957، عن (الأحزاب والانتخابات العامة في تركيا) رقم الملف (311/2148)، الوثيقة رقم (40).

ثانياً: الكتب العربية:

1. إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، منشورات آراس، أربيل, 2008.
2. أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والسياسية في تركيا المعاصرة، ط1، القاهرة، 1961.
3. أحمد تاج الدين، الأكراد شعب وقضية وطن، الدار الثقافية، القاهرة، 2001.
4. بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق، دار الزمان، دمشق، 2009.
5. جبار قادر، قضايا كردية معاصرة: كركوك – الانفال – الكرد وتركيا، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2006.
6. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.
7. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
8. خالد عبد الوهاب، الأحزاب والمنظمات التركية وقضايا المشرق العربي، بغداد، 2012.
9. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
10. سامي شورش، كردستان والأكراد والحركة القومية والزعامة السياسية إدريس بارزاني نموذجاً, دار آراس للطباعة، أربيل، 2001.
11. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية التركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
12. سليم الصويص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، ط1،عمان، 1970.
13. طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا، د.م، الموصل، 2007.
14. عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958، د.م، بغداد، 1989.
15. عبد اللطيف الحارس، تاريخ تركيا الحديث، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2003.
16. عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت, 1946.

17. عقيل محفوظ، تركيا والأكراد، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، دمشق، 2012.
18. -------، تركيا والاكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2012.
19. كريم محمد حمزة، دهام محمود علي، القوى الفعالة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
20. محمد عبد العاطي، محطات العمل المسلح الكردي في العراق، الكرد ودروب التاريخ الوعرة، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة، 2006.
21. محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل الى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، 1997.
22. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي لتركيا، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.
23. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر لتركيا 1924-1989، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1966.
24. مركز البحوث والمعلومات، تركيا، الملف الثالث، بغداد، د.ت.
25. مصطفى الزين، أتاتورك وخلفائه، ط1، بيروت، 1982.
26. منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة الى الحداثة من أتاتورك إلى أردوغان، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2013.
27. وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، مطابع سجل العرب، دمشق، 1992.
28. وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، د.م، حلب، 2008.

ثالثاً: الكتب المعربة:

1. جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2013.
2. جيرارد جالديان، المسألة الكردية، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، 2007.
3. ديفد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004.
4. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والأبحاث، ط1، 2001.
5. م. أ. هسرتيان، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: سعد الدين ملا بافي نازي، دار الكاتب، لبنان، 1987.
6. هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة: هفال أحمد محمد، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2007.

رابعاً: الكتب الاجنبية:

1. Dr. Nuri Dersimde, Dersimde Dersm, Beyrut, 1946.

خامساً: الرسائل والاطاريح:

1. زانيار حمد محمد، السياسة التركية تجاه القضية الكردية في تركيا بين عامي 2002-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2017.
2. سامر علي، تاريخ العلاقات السياسية العراقية – التركية والعوامل المؤثرة فيها 1946-1991، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق, 2012.
3. عبد الكاظم العجة الشمري، إيران وسياسة الأحلاف الإقليمية 1937-1959، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2002.

سادساً: الموسوعات:

1. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، د.م، 2009، ج1، ط1.

سابعاً: البحوث المنشورة:

1. نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد (7)، جامعة الموصل، الموصل، كانون الثاني 2007.

ثامناً: شبكة المعلومات (الانترنت):

1. 1.http://ar.wikipedia.org/wiki
2. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86_%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3